

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

الدروس الحسنية التي تلقى بحضرة أمير المومنين
صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
بمناسبة شهر رمضان الأبرك

يلقيه :

الأستاذ عبد السلام العبادي
رئيس مجلس أمناء جامعة آل البيت
وزير الأوقاف سابقا بالمملكة الأردنية الهاشمية

موضوعه :

الإسلام والتنمية الشاملة

انطلاقا من قوله تعالى :

" هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ".

(سورة الملك، الآية 15)

وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

" أنا أولى بالمومنين من أنفسهم. من ترك مالا فلورثته ومن ترك دينا أو ضياعا فإلي وعلي ".

(أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة والبيهقي)

الثلاثاء 23 رمضان 1424هـ
الموافق 18 نونبر 2003م

الإسلام والتنمية الشاملة

للأستاذ عبد السلام العبادي
رئيس مجلس أمناء جامعة آل البيت
وزير الأوقاف سابقا بالمملكة الأردنية الهاشمية

الحمد لله رب العالمين، خالق الانسان في أحسن تقويم، وأصلي وأسلم على رسوله الكريم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين ومن اهتدى به إلى يوم الدين. صاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية الشقيقة، حفظه الله تعالى ورعاه،أصحاب السمو والفضيلة والمعالي والسعادة. أيها الاخوة والاخوات، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد: ففي هذه الأجواء العبقة، من شهر رمضان المبارك وفي يوم احتفالكم باستقلال بلدكم العظيم، وبرعايتكم الكريمة صاحب الجلالة، للدروس الحسنية التي أردتموها والراحل العظيم، والدكم الفذ، الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، مدرسة فكرية إسلامية نخبوية شاملة، يشارك فيها علماء الأمة تتصدى لعرض فكرها وحضارتها، ومعالجات شريعتها الغراء في قضايا الحياة الانسانية بوسطية واعتدال، وعلى اساس من التمسك بالثوابت والمحافظة على الهوية والثرات مع الانفتاح على العصر بالاستفادة من إبداعه وإنجازه. مدرسة ما أحوج الأمة إليها، وهي تواجه ما تواجه من تحديات على كل الأصعدة وفي جميع الميادين، وفي وقت تكال فيه التهم الباطلة للإسلام دينا وحضارة. والأمة يا صاحب الجلالة - كما تعلمون-، تتعرض في هذه الأيام لمشكلات ملحة، في مجالات المواجهة مع الجهل والمرض والفقر والتخلف بكل صوره وأشكاله، فتوضع الخطط وتتبنى البرامج. وتقترح الاستراتيجيات والآليات، بهدف تحقيق التنمية وبناء الاقتصاد، وينشغل الساسة والمفكرون والمصلحون بهذا الموضوع. أمام زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وانتشار مظاهر المعاناة وتدفق الإحصائيات عن مظاهر الجهل والفقر والمرض، التي تقرع ناقوس الخطر، مما يدفع إلى الاسراع في المعالجة، والتحذير من الإهمال أو الإرتجال، ويؤكد الواعون في هذا المجال، على ضرورة بناء خطط التنمية، على ما هو راسخ في كيان نافذ من مفاهيم إيجابية، وقيم أصيلة، لتكون التنمية ذات جدور راسخة في عنان السماء ويقوم توافق وانسجام بين ما يؤمن به الناس، وما يأخذون به من برامج وخطط للنهوض بحياتهم، وتطوير أوضاعهم.

وها أنتم يا صاحب الجلالة تقودون في المغرب الشقيق خططكم التنموية الشاملة، وتعملون باندفاع لتحقيق الحياة الكريمة لمواطنيكم، والتقدم الشامل لبلدكم العظيم فتلتقون وأخيكم الملك عبد الله الثاني في

المملكة الأردنية الهاشمية. على هذا النهج القويم، اتساءا واقتداء بجدكم الأعظم، صلوات الله عليه وسلامه، وفقكم الله تعالى وأخذ بأيديكم لخدمة الدين والأمة.

سيدي صاحب الجلالة، لقد أراد الله سبحانه وتعالى الإسلام دينا خاتما، وللناس كافة من أجل تحقيق خير الناس وسعادتهم في الدنيا والآخرة، فأنزل كتابه، وعلم رسوله الهدى والتوجيه الذي يمكن الناس من الوصول إلى ذلك في كل الأماكن والعصور، قال تعالى: **{ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين}** وقال سبحانه:**{ و ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}** فما هي التوجيهات الربانية والمعالجات الاسلامية، التي يجب أن تكون نبراسا لنا. ومحورا لخططنا وبرامجنا ونحن نتصدى لأهم قضايانا قضية تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتنا، إنه موضوع كبير لا يتسع الوقت للالمام به، ولكنها وقفات بين يديكم على عدد من المبادىء والقواعد الأساسية التي يتعامل بها هذا الدين مع هذا الموضوع الكبير، وأنطلق في معالجة هذا الأمر من آية وحديث كما هو نهج هذه الدروس المنيفة.

أما الآية فقوله تعالى: **{هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه، وإليه النشور}**.

وأما الحديث فقوله *صلى الله عليه وسلم*: **"أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، من ترك مالا فلورثته ومن ترك دينا أو ضياعا فإلي وعلي"** فالآية وأمثالها في الكتاب الكريم تضع قواعد التصور الإسلامي، لتحقيق التنمية الشاملة. الاستخلاف والتسخير والتدليل {ذلولا}، والدعوة إلى العمل **{فامشوا في مناكبها}** وتحقيق الحياة الهانئة لذلك **{وكلوا من رزقه}**. و كله لله تعالى، وخاضع لحسابه **{وإليه النشور}**. و الحديث يقدم الصورة العملية لمسؤولية الدولة وواجبها في رعاية المؤمنين، كما أنه يشير إلى مبدأ التملك الفردي، وما يتعلق به من حقوق وواجبات "من ترك مالا فلورثته"، إلى جوار الضمان الاجتماعي، والتضامن الاجتماعي الذي تقومون عليه صاحب الجلالة في هذه الأيام، والذي له موارده في الشريعة. **"من ترك دينا أو ضياعا فإلي وعلي"** والحديث ورد بألفاظ عديدة كلها تلتقي على معناه في البخاري ومسلم. فمن رواية البخاري. **"ومن ترك دينا أو عيالا فعلي"**. وفي رواية البخاري ومسلم **"من ترك مالا فلورثته ومن ترك كيلا فإلينا"** وفي سبيل توضيح الخطوط العريضة لهذا الموضوع، لابد أن نقف قليلا عند مفهوم التنمية وحقيقتها، من منظور إسلامي، ثم نقف عند أهم محاور التنمية وحوافزها في النظر الإسلامي.

لقد انشغل الباحثون يا صاحب الجلالة بتعريف التنمية، وقد كانوا يركزون على الاقتصادية فيها لفترة طويلة، ويفرق العديد منهم بين التنمية والنمو، فيقصرون النمو على الطبيعي من تحسن الأحوال الاقتصادية للمجتمع، والتنمية على ما يبذل من جهد من الدولة لتحقيق هذا التحسن، وقد باتت الدراسات والخطط تهتم بالتنمية الاجتماعية إلى جوار الاقتصادية، بل تهتم بالتنمية الشاملة، بحيث باتوا يؤكدون على أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب تحقيق التنمية البشرية، والسياسية والإدارية وغيرها، وأصبح الحديث عن التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة شغل الباحثين والمخططين والمنفذين، و يؤكد كثير من الباحثين المعاصرين في موضوع التنمية الاقتصادية، أن التنمية يجب أن لا تنحصر في زيادة الإنتاج فحسب، إنما يجب أن تهتم بتوزيع عادل للثروة، وتنمية الجوانب السياسية والاجتماعية، والعلمية والثقافية، وتطوير مجمل الحياة الإنسانية نحو الأفضل، فلا تقتصر على نشاط واحد من نشاطات المجتمع، ولا تهتم بفئة محدودة من فئاته. وهنا تأتي أهمية الحديث عن قطاع المرأة والأسرة، وإن هذا الفهم المعاصر سيدي صاحب الجلالة، مستقر حقيقة في التصور الاسلامي، فالإسلام لا يعنى بتوجيه الافراد والدولة إلى الأعمال ذات المردود الاقتصادي فحسب، إنما يهتم اهتماما واضحا بالأعمال ذات العائد الاجتماعي، بل أن اهتمامه بأمور الدنيا، وإعمار الأرض لا يتم على حساب أمور الاخرة، وتوثيق الصلة بالله سبحانه. قال تعالى:**{وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك}**، والواقع أن طبيعة التنمية في الإسلام، ترتبط ارتباطا وثيقا بمبادىء العقيدة، من منطلق أن الله سبحانه وتعالى الذي خلق الانسان في أحسن تقويم، هو الذي استخلفه في الأرض وهيأ له بهذا الاستخلاف، كل ما يمكنه من إعمارها وبناء حياته فيها، وقد هيأ له بكرمه كلما يمكنه من ذلك تسخيرا وتذليلا. **{ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض، وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة}** ويقول جل من قائل:**{ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها معايش، قليلا ما تشكرون}**.

ويقول سبحانه: **{من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن، فلنحيينه حياة طيبة)}**، ولذلك يقابل اصطلاح التنمية في النظر الإسلامي، اصطلاح إعمار الأرض واصطلاح إقامة الحياة الطيبة. يقول جل من قائل: **{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها}** يقول المفسرون: أي جعلكم عمارها وسكانها، والاستعمار يعني طلب العمارة والطلب المطلق يدل على الوجوب كما قال الجصاص في "أحكام القرآن". يعني أمركم بعمارتها بما تحتاجون إليه، وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغراس والأبنية، فالتنمية بهذا الفهم، واجب إلاهي ألقاه الله جل وعلا، على عاتق الإنسان. و بصرف النظر عن الاصطلاح، فإن المستقر في المنظور الاسلامي هو أن التنمية داخلة في مفاهيم الاستخلاف الإلاهي كما قررها جل وعلا للإنسان في هذه الأرض. بل إن عملية تعامل الانسان مع الكون أو الطبيعة، تحكمها علاقة التسخير والإنعام وليس علاقة العداء والقهر، كما هو الحال في النظرة الغربية. و بعد هذا الجواب

الموجز لمفهوم الاسلام للتنمية، وأنه يقوم على التعامل مع الانسان بكينونته المتكاملة جسما وعقلا وروحا، فتشبع حاجات جسده وتلبى أشواق روحه ويفتح المجال لعقله ليبدع وينطلق اجتهادا في فهم نصوص الشريعة وفي إعمار الأرض وتحقيق تقدم الإنسان، ونمو حياته المادية والخلقية والعلمية والثقافية.

والواقع أن هذا الأمر يجعل من قضية التنمية في الإسلام، ليست قضية رفاه مادي فحسب بعيدا عن المعايير والقيم الخلقية والأطر والاهتمامات الاجتماعية والروحية إنما تتواكب وتتوازن العناية بالرفاه المادي مع العناية بالقيم الخلقية والعدالة الاجتماعية، والعناية بالمصالح الخاصة مع العناية بالمصالح العامة، في نسق متوازن، يصون الحقوق الفردية ويحترمها، ولكنه يقيدها بما يحقق المصلحة العامة، ويحمل الافراد من الواجبات المادية والمعنوية ما ينهض بالمجتمع ويحقق استقراره وتقدمه.

أما الأمر الثاني سيدي المتعلق بمحاور التنمية في النظر الاسلامي فإننا نوجزها فيما يلي بعد استعراض لكثير من النظريات الاقتصادية والأفكار والدراسات بهذا الخصوص.

المحور الأول: إعداد الانسان الصالح وبناء المجتمع السليم على اساس مراعاة الطبيعة الإنسانية المتكاملة.

المحور الثاني: القيام بواجب عمارة الأرض وفق نظر شمولي يقوم على العناية بكل ميادين الحياة.

المحور الثالث: إقامة جميع المرافق التي تحتاجها الأمة وبخاصة الاقتصادية منها وعلى أساس من التخطيط السليم وضمن الإمكانيات المتاحة بحيث تظل التنمية عملا مستمرا ومستداما.

والمحور الرابع: العمل على تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان.

والمحور الخامس: تحقيق التوزيع العادل للمداخيل والثروات ضمن منظومة قدمتها الشريعة في هذا الاطار، تقوم على جهد الإنسان وعطائه وعلى إجراءات الدولة واجتهاد الإمام، في مواكبة حركة المجتمع وعمله الدؤوب ليظل المجتمع مجتمعا ناميا ومتقدما.

وأما إذا أخذنا نستعرض هذه المحاور، محورا محورا، فإننا نلاحظ أن إعداد الإنسان الصالح وبناء المجتمع السليم في النظر الاسلامي، يتم وفق منظومة متكاملة من التوجيهات والأوامر والنواهي القرآنية والنبوية. تغطي كل آفاق الحياة الانسانية، وتجعل من العملية عملية تقترن فيها العقيدة مع الأخلاق مع العبادات مع المعالجات الحياتية لكل شأن من شؤونها.

ونلاحظ هنا حقيقة صورة مشرقة، كيف أن *رسول الله صلى الله عليه وسلم* عكس هذا الأمر على بنائه للمجتمع الاسلامي الأول، فكما شغل بإقامة المسجد كمؤسسة تحيط المسلمين بكل معاني التوجيه والرعاية، وتحسن صلتهم بالله سبحانه، وتوثق العلاقات بينهم عقد المؤاخاة فيما بينهم، واقام ذلك العقد التاريخي بين فئات المجتمع، فنظم كلما يتعلق بالعلاقات بين فئات المجتمع هناك، بما يشمل المسلمين وغير المسلمين في المجتمع، وقام أيضا بذلك الاهتمام بالتعليم والتربية، حتى أنه في معاركه عليه السلام لم ينس هذا الشأن فجعل فداء الأسرى تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة، ولم يكتف بذلك، إنما أقام السوق ليهتم بالجانب الاقتصادي، وحرك السرايا والجيوش لحماية المجتمع الوليد إذن من أي تأثير لأهمية بناء القوة العسكرية. هذا النظر الشمولي حقيقة يبرز في ممارسات *رسول الله صلى الله عليه وسلم* في المجتمع الإسلامي الأول، وهو أمر يطول شرحه وبيانه.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني، فواضح كما ألمحنا أن عمارة الارض تشمل كل ما يتعلق ببناء هذه الأرض، والتعامل معها بما يوفر للإنسان كل حياة هنيئة وكريمة.

وأحب في الواقع أن اقف قليلا عند المحور الثالث لأهميته في هذه الأيام، وهو المحور الذي يتعلق بفهم متقدم قدمه فقهاؤنا، وهو اعتبار كل مرفق تحتاجه الأمة فرض كفاية تأخذ الأمة جميعها بتركها، إذا لم تقم به بما يفي بحاجاتها، وهذا يشمل المرافق العلمية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. لكن أحب أن أقف قليلا هنا عندما يتعلق بالجانب الاقتصادي، لأن بعض المتابعين لهذا الشأن يظنون أننا نرتجل الحديث في مثل هذه القضايا، ونفتعله بينما أن الأمر هو نوع من المحاكاة للفكر الوضعي، وما يقدم من دراسات. لكن لننظر إلى تفسيرات علمائنا عندما يتحدثون عن فروض الكفاية، فإنهم يؤكدون على أن الصنائع المحتاجة إليها وعمل القناطر والجسور وإصلاحها وبناء الطرق وغير ذلك، يعتبر من فروض الكفاية التي تَأْثَمُ الأمة جميعها بتركها إذا لم تقم بها بما يفي بحاجتها، بل ذهب بعض علمائنا إلى أكثر من ذلك، فالنووي في المنهاج يقول: "إن الحرف والصنائع وما تتم به المعايش من فروض الكفاية"، والرملي يشرح هذا القول يقول: – ويلقب بالشافعي الصغير- "بأن الناس لو تمالؤوا على تركها أثموا وأوذوا". إلى هذه الدرجة تبلغ عملية الاهتمام بالجانب الاقتصادي في المجتمع. ومن جميل ما يذكر هنا الشافعي في المغني المحتاج فيقول: "بأن قيام الدنيا بهذه الأسباب وقيام الدين، يتوقف على أمر الدنيا حتى لو امتنع الخلق منه أثموا وكانوا ساعين في هلاك أنفسهم". و الغزالي وهو إمام المتصوفين يقول: "فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايش، وهلك أكثر الخلق"، فانتظام أمر الكل بتعاون الكل، وتكفل كل فريق بعمل، ولو أقبل كلهم على صفة واحدة تعطلت البواخر وهلكوا، حتى أن علماءنا عقدوا مقارنات بين أنواع الاستثمار وصوره هل الزراعة أحل أم الصناعة أم التجارة، وهو أمر طريف، يطول الحديث عنه، لكن

أحب أن أشير إلى أن المحققين منهم، قالوا أن الأفضل هو الذي تحتاجه الأمة أكثر، وهذا يتوافق مع الأنظار الاقتصادية المعاصرة، التي تهتم بتحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة، أولا مما يعني أن حاجة الأمة هي التي تقرر أفضلية قطاع من قطاعات الانتاج على غيره، وتحدد الشريعة ضوابط قواعد ذلك وأولوياته، ونشير هنا إلى ما قرره علماؤنا في موضوع المصالح المرسلة، الذي هو موضوع الضروريات والحاجيات والتحسينات، والذي جلى أموره فقهاء المذهب المالكي في إبداعهم العلمي في فهم مقاصد الشريعة وتحقيقها في مثل ما كتب الشاطبي والقرافي وغيرهما، مما أرساه الإمام مالك رضي الله عنه.

هذا فيما يتعلق بمجمل العمل العام في مجال الاقتصاد لكن إذا نظرنا على مستوى الأفراد، فإننا نلاحظ كيف أن كل عمل يصدر عن الفرد بما فيه العمل الاقتصادي، اعتبره الإسلام عبادة. وقد ألف علماؤنا في الحث على المستوى الفردي كتبا، وأفردوا أبوابا في كتبهم الموسوعية، ومن جميل ما يذكر هنا كتاب "الاكتساب في الرزق المستطاب" لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفي سنة 187هـ.

و كتاب: بكر الخلال "الحث على التجارة والصناعة والعمل" وكتاب "البركة في فضل السعي والحركة" وغيرها من كتب جديرة بأن تنشر بيننا في هذه الأيام.

و قد استعرض هؤلاء العلماء عشرات النصوص من كتاب الله وسنة *رسول الله صلى الله عليه وسلم*، يؤكد هذا المعنى وهو ما حقيقة نقف أمام صور مشرقة فيه، يكفي أن نذكر مثل قول الله تعالى: **{فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله}**، وقول *النبي صلى الله عليه وسلم* **"ما من مسلم يزرع زرعا أو يغرس غرسا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة".**

و يعلق جاك ستروى في كتابه: "التنمية الاقتصادية في الإسلام" على مثل هذه النصوص قائلا: "إن المحرك للتنمية الاقتصادية موجود في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف"، فالشريعة لا تسمح فقط بجهد المبدع بل تأمر بذلك بأسلوب قوي في الميادين الفكرية والمادية، كما ظهر لنا من الدراسة الموضوعية للنصوص المقدسة.

أما في موضوع تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع، فنلاحظ هنا أن الشريعة قد قررت مبدأ ضمان الحاجات الأساسية لجميع أبناء المجتمع بما فيهم غير المسلمين فيه. ويقف حديثنا واضحا دليلا على ذلك، ومنظومة تشريعية متكاملة من الحث على العمل إلى الدعوة إلى أن تؤمن الدولة قدر جهدها، فرص العمل إلى دعوة مباركة خيرة في تقرير نظام النفقات بين الأقرباء. إلى إجراءات عديدة سنشير إليها

في المحور الأخير بعد قليل، لكن أحب هنا أن أذكر كيف أن هذا المبدإ طبق على غير المسلمين. كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على البصرة، يحثه على أن يهتم بأمور أهل الذمة، فينظر من كبرت سنه، وضعفت قوته، وولت عنه المكاسب أن يجري عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه، فيقول مستدلا لذلك "أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مر بشيخ من أهل الذمة، يسأل على أبواب الناس فقال: "ما أنصفناك إن كنا أخذنا منك الجزية في شبيبتك، ثم ضيعناك في كبرك، وقال: أجر عليه من بيت المال ما يصلحه "ومر عمر بن الخطاب –كما في فتوح البلاد للبلادوري- في طريقه إلى الشام بقوم مجذومين من النصارى، فأمر بأن ينفق عليهم من بيت مال المسلمين، وبأن يجعل لكل واحد منهم من يخدمه ويقوم على شؤونه. حتى أن هذا الأمر قد لوحظ في العهود والمواثيق التي كانت تعقد، عندما يحدث الصلح بين المسلمين وغيرهم في عملية انتشارهم في الأرض.

على أية حالة سيدي في موضوع المحور الخامس وهو من المحاور المهمة، أحب أن أشير إلى أن الأمر منوط حتى في صور الزكاة وجهد الدولة في هذا المجال توظيفا فيما نسميه هذه الأيام بالمشروعات الانتاجية والتأهيلية. فنصوص العلماء ملتقية على أنه يعطى الفقير من الزكاة ما ينقله من الفقر إلى أدنى مراتب الغنى، بحيث لا يعود محتاجا للزكاة مرة أخرى. فإذا كان – يقول العلماء- صاحب حرفة أعطي ما يمكنه من الاحتراف وإذا كان حاذقا في التجارة أعطي ما يمكنه من التجارة، وإذا كان حاذقا في الزراعة، استؤجرت له الأرض أو اشتريت ليقوم بزراعتها ضمن منظومة متكاملة تقوم الدولة بالإشراف عليها، لتحقيق ذلك ويجلي هذه القضية الحديث النبوي الصحيح الذي اعتمده كبار علمائنا في هذا المجال وهو قوله *صلى الله عليه وسلم* في حديث طويل عندما يبرر الإعطاء يقول: "أنه حتى يصيب قواما من عيش"، حتى يصيب سدادا من عيش أي حتى يستقل بأمره فيكون قادرا على أن يقيم مشروعه الذي يكتفي به. و هذا الجهد الذي ترعونه في هذه الديار المباركة، حقيقة هو نموذج في تطبيق مثل هذه المبادىء الخيرة المباركة، ما يسمى بالتنمية المستدامة والمشروعات الانتاجية والتأهيلية لأنها حقيقة لا تكرس الفقر، إنما تنقل الإنسان من الفقر إلى الغنى، ونعلم جهد الزكاة في هذا المجال وكيف حققت هذا الأمر عبر مسيرة المجتمع الإسلامي، وأحب أنهي حديثي بالإشارة إلى أن الحاكم المسلم في مواكبته لحركة المجتمع هو حريص على العدالة الاجتماعية، وحريص على تحقيق توزيع اقتصادي متوازن في المجتمع، وهنا نقصد بذلك قوله جل من قائل عندما حدد مصارف الفيئي وبرر جل وعلا وعلل ذلك بقوله: { **كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**} فمبدأ عدالة الثروة في المجتمع مبدأ يحرص عليه هذا الدين. وقد وضع في قواعده وأسسه، إن كان في الميراث أو إن كان في الحث على الإنفاق العام، أو إن فيما قرر في مجال الزكاة. كل هذه الأسس والقواعد والمبادىء، تعمل لتكون عملية عدالة إجتماعية وتوزيع متميز للثروة. و حقيقة نقف هنا عند فعل *الرسول صلى الله عليه وسلم*، عندما وزع فيئ بني النظير قال لهم: **"ليس لإخوانكم من**

المهاجرين أموال فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا، وإن شئتم أمسكتم أموالكم، وقسمت هذه فيهم خاصة" فقالوا: **"بل اقسم هذه بينهم واقسم لهم من أموالنا ما شئت"** فنزل قوله تعالى: **{و يوثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة}**و قدم صورة مشرقة في إنزال المهاجرين في دور الأنصار، وإتاحة الفرصة لهم للعمل في حقولهم. ونعلم نحن الاجتهاد الفذ الذي قام به عمر بن الخطاب في عدم قسمة الأراضي، المفتوحة عنوة، وقد لحظ في هذا الأمر عدالة. بين الأجيال، وقال: "من لمن يأتي بعد" ولذلك فرض الخراج، وكان ما يأتي بعد لخير الأجيال القادمة. ومن هنا بين علماؤنا أن ترشيد استهلاك الثروات، يجب أن يلحظ فيه أمر الأجيال القادمة. وأن يكون هنالك نظر شامل، يغطي آفاق الأمة ويلحق بكل فئاتها حتى القادمة منها.

سيدي: حفظكم الله ورعاكم ووفقكم لمزيد من العطاء، فنرفع أكف الضراعة، وندعو الله تعالى ونحن موقنون بالإجابة. اللهم خذ بأيدينا لطاعتك ووفقنا لما تحبه وترضاه، وارحمنا برحمتك التي وسعت كل شيء، اللهم احفظ المغرب الشقيق، وأدم عليه نعمك، وأحطه وسائر بلاد المسلمين، بفضلك وأمنك ووفق ملكه المفدى محمد السادس وجميع حكام المسلمين لخدمة الدين، وتحقيق رفعة الأمة وازدهارها، **{ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار}** وأدخلنا الجنة مع الأبرار.